الثورة
الثلاثاء 1 ذو القعدة 1433هـ 18 سبتمبر 2012م العدد (17472)

الجهات العسكرية والأمنية تنفي والمنظمات الحقوقية تؤكد:

الغموض ما يزال يحيط ملف (المعتقلين) خارج نطاق القانون

.. ملف المعتقلين والمحتجزين خارج نطاق القانون لأسباب تتعلق بحرية الرأي والتعبير ما يزال محاطا بكثير من الغموض ففي حين تؤكد جهات حقوقية ومنظمات مدنية وجود عشرات المعتقلين السياسيين في مختلف السجون والمعتقلات .. تصريحات ممن يشار إليهم بأصابع الاتهام على عدم وجود أي معتقل لديها خارج نطاق القانون (الثورة) حاولت من خلال اللقاء مع عدد من المسؤولين والمختصين بوزارة حقوق الإنسان تسليط الضوء على هذا الملف والوقوف مع الإجراءات التي اتخذتها في سبيل إجلاء الحقائق حول هذه الحقيقة وتأمين الإفراج عن المعتقلين بما يتماشى مع توجهات الدولة والحكومة لتعزيز الحريات والحقوق.

تحقيق/حمديدوبلة - إبراهيم الأشموري

الجهات المختصة

يؤكد مسؤولو وزارة حقوق الإنسان بأن قيادة الوزارة تضع ملف المعتقلين في صدارة مهامها وتوضح أمل الشرعبي مسؤولة ملف المحتجزين خارج نطاق القانون بأن الأخت حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان عملت وقد تسلمتها قيادة الوزارة وعبر جهود مضنية ومتواصلة من أجل الكشف عن قضية المعتقلين وبما يكفل سرعة إطلاقهم وهي القضية الرئيسية التي كانت محل نقاش الوزيرة مشهور مع مسؤولي وقيادات عدد من الجهات المعنية والتي من أبرزها قيادة الحرس الجمهوري ووزارة الشؤون القانونية وجهاز الأمن القومي وقيادة الأمن المركزي.

وتشير مسؤولة ملف المحتجزين بوزارة حقوق الإنسان بأن تلك اللقاءات تركزت حول قضايا عامة تتعلق بضرورة الإفراج عن أي معتقل خارج نطاق القانون وعلى ضرورة تكاتف الجهود الوطنية والتعاون في سبيل إغلاق السجون الخاصة التي يمتلكها بعض المشائخ والقادة العسكريين بالإضافة إلى أهمية تشكيل الوزارة والجهات المعنية تتولى النزول الميداني لكافة أماكن الاحتجاز الموجودة في المعسكرات أو السجون الخاصة أو السجون المركزية والاحتياطية ، كما أكدت تلك الجهات على ضرورة تنفيذ توجيه أو إقرار مجلس حقوق الإنسان حول انضمام اليمن إلى اتفاقية روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية حماية الأشخاص المختفين قسرا باعتبار وزارة حقوق الإنسان معنية بمتابعة تنفيذ بلادنا لكافة التوصيات الصادرة من مجلس حقوق الإنسان.

وتشير أمل الشرعبي مسؤولة ملف المعتقلين إلى أن الجهات العسكرية والأمنية التي تشير أصابع الاتهام إليها بوجود معتقلين لديها خارج نطاق القانون ردت على مساعي الوزارة بالنفي القاطع عن وجود أي معتقلين خارج نطاق القانون وأن هناك محتجزين لمخالفتهم النظام وقواعد المنظمة لعمل تلك الجهات.

جهود متواصلة

ويوضح مسؤولو وزارة حقوق الإنسان بأن الوزارة اتخذت عدة إجراءات على هذا الصعيد وما تزال .. وتقول مسؤولة ملف المعتقلين أمل الشرعبي أن من أبرز تلك الإجراءات المتخذة إجراء اللقاءات مع مسؤولي الجهات المعنية والقيام بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء المتعلق بتنفيذ بلادنا لتوصيات مجلس حقوق الإنسان وقراري مجلس الأمن رقم (٢٠١٤و٢٠٥١) استنادا إلى نص المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة والتي أشارت إلى سرعة الإفراج عن كافة المحتجزين خارج نطاق القانون أو بسبب الرأي والتعبير والإفصاح عن المعتقلين الذين لم يعرف مكانهم (المختفين).

حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٨) لعام ٢٠١٢م بشأن إطلاق جميع معتقلي الرأي لعام ٢٠١١م من كافة المعتقلات الشرعية وغير الشرعية والذي نص على موافقة مجلس الوزراء على إطلاق جميع معتقلي الرأي المعتقلين في عام ٢٠١١م من كافة المعتقلات الشرعية وغير الشرعية .. والإعلان عبر وسائل الإعلام المختلفة لكافة الأسر التي لديها معتقلون أو مفقودون لإبلاغ الجهات المعنية ممثلة بحقوق الإنسان لكافة البيانات عن كل معتقل أو مفقود لمعرفة العدد الحقيقي لهم ، حصر كافة المعتقلين والمفقودين في ضوء البيانات المتوفرة لدى الجهات المعنية.

كما قامت الوزارة بمراسلة كل من (وزارة الداخلية ، وزارة الدفاع ، الأمن السياسي ، الأمن القومي ، الحرس الجمهوري ، الفرقة الأولى مدرع) أكثر من رسالة بشأن الإفراج عن المحتجزين والمعتقلين خارج نطاق القانون وبسبب الرأي والتعبير ولم تحصل الوزارة على أية نتيجة من قبل تلك الجهات.

وكذا مراسلة كل من (المجلس العام لمعتقلي الثورة ، الهيئة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية اللجنة القانونية ، الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود) وذلك لموافاة الوزارة حول التحديقات والتطورات الخاصة بالمعتقلين والمحتجزين خارج نطاق القانون خلال شهر رمضان.

كما قامت الوزارة بصياغة إعلان لكافة المواطنين ممن لديهم مفقودون أو مختفون قسريا أو معتقلون خارج نطاق القانون بالمعتقلات الشرعية وغير الشرعية سرعة الإبلاغ عنهم لدى مقر ديوان عام الوزارة الكائن بشارع الستين الجنوبي جهاز مبنى البرنامج الإنساني للأمم المتحدة وعلى الإخوة في المحافظات التواصل مع منسقي وزارة حقوق الإنسان في دواوين المحافظات حتى تتمكن الوزارة من حصر وتوثيق والتأكد من صحة وجود محتجزين أو مختفين خارج نطاق القانون ومن ثم متابعة الجهات ذات العلاقة والافراج عنهم.

وتشير الشرعبي إلى أن الوزارة حصلت على كشوفات من قبل الهيئة التنظيمية للثورة الشبابية والمجلس العام لمعتقلي الثورة حددت فيها أسماء المعتقلين والمحتجزين خارج نطاق القانون وقامت الوزارة على ضوئها بمراسلة ومخاطبة كل من (رئاسة الوزراء، وزير الداخلية ، وزير الدفاع، الأمن السياسي، الأمن القومي) كما أن رئيس الوزراء قام بمخاطبة الجهات لموافاة وزارة حقوق الإنسان بتلك المعلومات الخاصة بالمحتجزين والمعتقلين.

كما قامت الوزارة بمخاطبة رعاة المبادرة حول المعتقلين (الاتحاد الأوروبي والسفارة البريطانية والسفارة الفرنسية وكذلك السيد جمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن) وتحديد أهم التوصيات لتفعيل هذه القضية الحقوقية والإنسانية.

التحقيق في الاتهامات

ومن القضايا الحساسة والهامة المعروضة أمام قيادة وزارة حقوق الإنسان ما يتعلق بتشكيل لجنة التحقيقات في ادعاءات اتهامات حقوق الإنسان التي حدثت العام الماضي وفقا لقرار وتقرير مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٥١) الذي نص البند السابع منه على وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال انتهاك وامتهان حقوق الإنسان وعلى ضرورة إجراء تحقيق شامل مستقل ومحاسبة مستوفي للمعايير الدولية بخصوص مزاعم وقوع أعمال انتهاكات لحقوق الإنسان وذلك لمنع الإفلات من العقاب وضمان المساءلة على نحو تام.

كما نجد أن توجيه مجلس حقوق الإنسان الصادرة في ١٩ سبتمبر من العام الماضي نصت على أن الحكومة اليمنية ستطلق تحقيقات شفافة ومستقلة تلتزم بالمعايير الدولية في الادعاءات الموثقة ذات المصداقية بانتهاكات حقوق الإنسان من خلال لجنة مستقلة وبالتشاور مع الأطراف السياسية.

وبناء على كل ما سبق صدر قرار مجلس الوزراء لسنة ٢٠١٢م بشأن تشكيل لجنة تقصي الحقائق وذلك في يناير الماضي ويؤكد مسؤولو وزارة حقوق الإنسان بأن الوزارة اتخذت إجراءات في سبيل تشكيل هذه اللجنة ويوضح حميد الرفيق مدير عام الشؤون القانونية بأن الوزارة قامت بمخاطبة الأطراف السياسية والحزبية (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك) بشأن تسمية أعضائها في لجنة التحقيقات وفقا للآلية والتوافق في اتخاذ القرارات ولم يوافنا أي طرف بمقترحات بالأسماء.

كما أعدت مذكرة تفسيرية حول أهمية إنشاء اللجنة المعنية بالتحقيقات إضافة إلى إعداد المبادئ المنظمة لعمل اللجنة المعنية بالتحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

ويؤكد رفيق بأن وزارة حقوق الإنسان ما تزال تعمل جاهدة لمتابعة تشكيل اللجنة عبر الطرق القانونية على الرغم من أن مجلس الوزراء دائما من يرجئ عرض الموضوع إلى اجتماعات لاحقة.

● حقوق الإنسان: إجراءات عديدة ومتواصلة لكشف الحقائق وتأمين إطلاق المحتجزين

● لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان مشروع لم يكتمل

أمام وزارة الخارجية:

استغاثات من قبل يمنيين محتجزين خارج الحدود

● قضية الباحث اليمني على محمد المخلافي المعتقل في سوريا منذ أواخر يونيو الماضي ليست الوحيدة التي تكشف بجلاء القصور الكبير في متابعة القنوات الدبلوماسية اليمنية لقضايا وشئون اليمنيين الذين يتعرضون لمختلف أنواع الانتهاكات في عدد من البلدان وهذا الصياد عبده محمد قاسم المحتجز حالياً في سلطة عمان مع عدد من زملائه الصيادين بعد أن تعرضوا قبل أشهر لعملية قرصنة من قبل قراصنة صوماليين قاموا باستخدام قاربهم التقليدي في ممارستهم الإجرامية تحت الضغط والتهديد بالسلام ليقعوا مع القراصنة في أيدي البحرية العمانية التي اعتقلتهم جميعاً ولم تفرج عن الصيادين اليمنيين حتى اليوم على الرغم من معرفتها للحقائق كاملة ببراءة هؤلاء الصيادين من تُهم القرصنة بعد أن اعترف القراصنة الصوماليون بذلك.. وما يزال الصياد قاسم وزملاؤه في انتظار تدخل الدبلوماسية اليمنية للإفراج عنهم وتأمين عودتهم إلى الوطن وإلى أهاليهم المفجوعين بغياب عائليهم.

وهذا الصياد ياسر صادق زهير وهو من أبناء مديرية حيس معتقل مع عدد من زملائه الصيادين كذلك ولكن في السودان وما يزالوا هناك في انتظار تدخل الخارجية اليمنية. فهل تجدِ استغاثات أهالي هؤلاء الصيادين المحتجزين آذانًا صاغية من قبل جهات الاختصاص أم أن الأمر لا يعنيهم؟

الصياد بجاش

ومـــاطـــلـــة البحرية

■ ما يزال الصياد بجاش محمد عبدالله كنزلي وهو من صيادي مديرية الخوخة يبحث متفانياً لاستعادة قاربه المسمى »الفرج« المتجز لدى قوات البحرية اليمنية بعد أن عاد بقدرة قادر من البحرية الاريترية بعد أن أمضى في قبضتها بضع سنين وتعود القصة إلى ما قبل أكثر من 3سنوات حيث تم احتجاز هذا القارب مع صياديه من قبل البحرية الاريترية في ذلك الوقت وذات مساء عاد القارب بعد أن قام 6 اريترين باستخدامه وسيلة للهروب من اريتريا صوب اليمن حيث قاموا بتسليم أنفسهم مع القارب للحامية العسكرية التي تسمى سرباً جزيرة بكلان اليمنية وهي تابعة للبحرية اليمنية وعلى الفور تناهى إلى أسماع هذا الصياد نبأ عودة قاربه ومصدر عيش أطفاله فطار فرحا وتوجه من فوره إلى الجزيرة ليتأكد من أن القارب الذي عاد هو فعلا قاربه وبعد أن تأكد كان عليه كما طلبت منه قوات البحرية اليمنية إثبات ملكيته وباشر في إعداد الوثائق والأوراق التي أثبتت بالفعل ملكيته للقارب وبالطبع أيقنت البحرية من صدق وأحقية الصياد بجاش بقاربه بعد أن تحرت كثيرا من عدة جهات مختصة كموانئ الاصطياد ومراكز الإنزال السمكي وهو الأمر المثبت في الأوراق التي يحملها الصياد ومن ضمنها رسالة موجهة من قائد سرب جزيرة بكلان إلى قيادة البحرية تؤكد ملكية الصياد بجاش كنزلي لقاربه الفرج ومن هنا بدأت المماطلة والتسويف من قبل قيادة البحرية في تسليم القارب لصاحبه لتمضي الأيام والأسابيع والشهور دون أن تنفذ البحرية وعودها بتسليم القارب مع ماكينته على حاله الذي وصل إليه من اريتريا يقول الصياد بأن المماطلات أخذت أشكالا عديدة ومع تلك التسويفات والوعود الكاذبة كان القارب يتعرض للتهالك وتتعرض معداته للنهب والسلب من قبل أفراد الحامية البحرية في الجزيرة وكان آخر الوعود كما يؤكد الصياد بجاش من قبل قائد القوات البحرية السابق بالتسليم عقب إجراء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر الماضي ليصدر قرار بتغيير قائد القوات البحرية بآخر لتبدأ المعاملة مجددا على أمل الحصول على التعويض المناسب بعد أن أصبح القارب متهالكا وبعد أن نهبت ماكينته ومعداته.

ولا يزال الصياد بجاش كنزلي الذي يعول أسرة مكونة من عدد من الأطفال والنساء على أمل في إنصاف قائد البحرية الجديد بعد سنوات من اللهث وراء الحق الضائع فهل ستعيد البحرية وقائدها الجديد الحق إلى هذا الصياد أم أن المماطلة ستستمر كما حالها لسنوات سؤال مطروح على طاولة قائد البحرية الجديد.

مع بداية السنة الدراسية الجديدة:

الدعوة إلى جعل حقوق الإنسان جزءاً اساسياً من العملية التعليمية

كتبت/زهور السعيدي

تظل المدرسة هي البيئة المهمة لتنشئة الطلاب والذين يكتسبون جميع معارفهم ومهاراتهم منها واكتساب الثقافة الحقوقية وتعليم المهارات اللازمة للتعامل مع الآخرين.

ومن هنا فإن المدرسة هي المجال الأفضل وهي الأساس لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتنشئتها في الطلاب وهي السبيل الأمثل لتنمية سلوكيات إيجابية عند الأطفال والكبار تتعلق باحترام الآخرين والتعاون والعدالة.. فثقافة حقوق الإنسان هي الطريقة المثلى لتحسين حياة النشء وتحسين حياة الآخرين أيضا.. وثقافة حقوق الإنسان لا يوجد له تعريف محدد ويقصد بحقوق الإنسان وجود مطالب واجب الوفاء بها بقدرات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر بحكم كونهم بشراً كما أنه لا يوجد حصر لحقوق معينة تعتبر هي فقط الحقوق الممنوحة للإنسان بل إن هناك الكثير من الحقوق التي يسعى الإنسان للحصول عليها ليست موجودة في كثير من الدول.

عملية متواصلة

وتقول الناشطة الحقوقية نورا العمودي المدير التنفيذي لمؤسسة نون للإبداع أن تعليم ثقافة حقوق الإنسان ونشرها عملية متواصلة وشاملة تشمل كل جوانب الحياة للإنسان على الصعيد الثقافي والاجتماعي والسياسي والمدني ومن الضروري أن تتضافر جميع الجهود الحكومية والخاصة لتعليم حقوق الانسان ونشر هذه الثقافة وتنمية الأشخاص من مدرسين وصحفيين ومحامين على كيفية نشر هذه الثقافة وعلى تعزيز وعي الناس بحقوقهم وتعزيز احترام الآخرين وإغناء ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والإرهاب وتعزيز ثقافة السلام القائمة على احترام حقوق الناس.

ومن هنا يجب توعية الناس بحقوقهم وكيفية الدفاع عنها وثقافة حقوق الإنسان ليست مسؤولية مفتقرة على الدولة أو أي مؤسسة أخرى بل هي ضرورة اجتماعية وقانونية وسياسية ولابد أن تتساعد الأسرة والمجتمع والمدرسة والجامعة والمسجد ولابد من توافر مناخ فيه حرية الرأي والتعبير واحترام حقوق الآخرين.

وتقع الآن المسؤولية على المدرسة والمعلم وخاصة مع بداية السنة الدراسية الجديدة والذي لابد أن يتحلى المعلم بالأخلاق والتي يكون فيها المثل الأول للطلاب ولابد للمعلم أيضا أن يعلم الطالب ثقافة حقوق الإنسان ضمن شرحه للدروس المختلفة.

وتضيف العمودي: لابد من تعليم كل طفل من أطفال المجتمع ثقافة حقوق الإنسان وإدخالها في ثقافته وتحويلها إلى واقع حيث نبني بذلك جيلا مشاركا في تنمية وحفظ مجتمعه ولابد على المعلم أن يعزز التفاهم والتسامح بين الطلاب وأن يجعل لكل منهم الحق في التعبير والحرية على الحصول على أية معلومة وأن يساعد أبناءه الطلاب على فهم حقوقهم واحترامها والدفاع عنها فهذا يؤدي إلى بناء ثقافة حقوقية في المجتمع وتطوير المعرفة والمهارات.

فالحقوق هي المعايير الأساسية التي لا يمكن للبشر أن يعيشوا بحرية وعدالة وكرامة والحفاظ على حقوق الإنسان ضرورة ملحة لاستقرار المجتمع.

سلوكيات ومعارف

الصحفية سمية الحنشلي تقول: أن تعليم حقوق الإنسان والتنشئة عليها وجعلها ثقافة لا تتم إلا من خلال نسق خاص بالإنسان أو بالأحرى بالطفل تتغير وتتطور بتغير الإنسان الملازم لها حتى تصبح هذه الحقوق قيماً واتجاهات وسلوكيات لجميع أفراد المجتمع وتتمثل في شخصية الإنسان وينشأ عليها الأطفال وتتمثل في كيفية تعاملهم مع الآخرين سواء كانوا صغارا أو كبارا أفرادا أو جماعات ولابد من وجود مؤسسات أهلية وحكومية وأن تتضافر الجهود من أجل تعليم وتوعية الطلاب في حقوقهم وواجباتهم ولابد من تنشئة الطفل وخاصة من المدرسة وتعليمه أن حقوق الإنسان حق انساني غاية في الاهمية.

وتضيف الحنشلي: ينبغي تعليم الطلاب ثقافة حقوق الإنسان ويقع على عاتق المعلمين ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان من المراحل التعليمية الأولى ينشأ الطلاب على احترام حقوق الإنسان حيث إن حقوق الإنسان ليست مادة تدرس كما بقية المواد بل هي إطار للحياة وتحدد علاقة الإنسان بالآخر وتعليم حقوق الإنسان غاية في الأهمية وتخلق جيلاً مسؤولاً وملتزماً وقادراً على نشر وتطبيق القيم التي يتعلمها في حياته اليومية وتعليم حقوق الإنسان قضية مجتمعية لابد أن يشارك فيها جميع الأفراد وان تتعاون فيها جميع الجهات والمؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة.

توعية حقوقية

لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة.

لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.. ولا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

لكل فرد حق التمتع بأي جنسية ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو أفكار حقه في تغييرها.

للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين ولهما حقوق متهاوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله ولا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضاً كاملاً لا إكراه فيه والأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

● من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان